

بيان صحفي : للنشر فوراً

بنك أبوظبي التجاري يعلن عن نتائج النصف الأول من عام 2011
1.335 مليون درهم صافي أرباح الربع الثاني من عام 2011
1.918 مليون درهم صافي أرباح النصف الأول من عام 2011

أبوظبي في 2 أغسطس 2011: أعلن بنك أبوظبي التجاري اليوم عن نتائجه المالية عن النصف الأول من عام 2011.

الأرقام الرئيسية للنتائج (النصف الأول من عام 2011 مقارنة بالنصف الأول من عام 2010)

- نمو كبير في الدخل من العمليات من خلال قنوات متنوعة للايرادات:
 - ارتفاع إجمالي الدخل من العمليات بنسبة 20% ليصل إلى 2.748 مليون درهم.
 - ارتفاع الأرباح التشغيلية قبل تجنيب المخصصات والضرائب بنسبة 19% لتصل إلى 1.761 مليون درهم.
 - نمو الدخل من الفوائد ومن التمويل الإسلامي بنسبة 11% محققاً 1.961 مليون درهم.
 - زيادة بالدخل من غير الفوائد بنسبة 53% ليلبلغ 787 مليون درهم.
 - أرباح من بيع حصة البنك في بنك آر أنش بي كابيتال بيرهاد بمبلغ 1.314 مليون درهم خلال النصف الأول من العام.

- استمرار التركيز على إدارة المخاطر بشكل متحفظ حيث بلغت مخصصات القروض والسلفيات المشكوك في تحصيلها صافية من الإيرادات 1.064 مليون درهم خلال النصف الأول من عام 2011 مقارنة مع 1.687 مليون درهم في النصف الأول من عام 2010. وقد تم إضافة 275 مليون درهم الى حساب المخصصات العامة ليصل الى 1.918 مليون درهم تمثل ما نسبته 1.44% من إجمالي محفظة القروض والسلفيات كما هو بتاريخ 30 يونيو 2011.

- تحسن نسبة كفاية رأس المال وتحقيق مستويات مريحة من السيولة وتحسن نسبة القروض إلى الودائع:
 - ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لتصل إلى 21.2% مقارنة مع 16.7% كما بتاريخ 31 ديسمبر 2010.
 - ارتفاع نسبة الشق الأول لتبلغ 14.90% مقارنة مع 12% كما بتاريخ 31 ديسمبر 2010.
 - تحسن نسبة السيولة إلى 19.3% من 17.4% كما بتاريخ 31 ديسمبر 2010.
 - تحسن نسبة القروض إلى الودائع لتبلغ 110% بدلاً من 116% كما بتاريخ 31 ديسمبر 2010.

وتعليقاً على أداء البنك، قال عيسى السويدي، رئيس مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري: "يسعدني الإعلان عن نتائج مالية جيدة مرة أخرى، تماثياً مع النمو المستمر والتطور الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة مقارنة مع التباطؤ في الاقتصاد العالمي.

وتعكس النتائج المالية الإيجابية التي حققها بنك أبوظبي التجاري خلال الربع الثاني والنصف الأول من العام التزام البنك بالأسس الإستراتيجية التي أدت إلى تحقيق قيمة حقيقية لمساهميننا".

وفي معرض تعليقه على نتائج النصف الأول من عام 2011، قال السيد/ علاء عريقات، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري: "لقد نجحنا خلال النصف الأول من العام في تحقيق نمو كبير في كل من الإيرادات والأرباح بالرغم من إستمرارنا في إتباع نهج متحفظ في ما يتعلق بإدارة المخاطر حيث تم إضافة 275 مليون درهم الى حساب المخصصات العامة ليصل الى 1.918 مليون درهم تمثل ما نسبته 1.44% من اجمالي محفظة القروض والسلفيات كما هو بتاريخ 30 يونيو 2011 حيث ان تعليمات البنك المركزي تقتضي الوصول بتلك النسبة الى 1.5% بنهاية 2014. لقد حافظنا على نهجنا المنضبط في ما يتعلق بإدارة المخاطر وزدنا من تركيزنا على تحقيق الأهداف الإستراتيجية لتعظيم عوائد مساهمينا وبناء قاعدة أعمال أقوى وأكثر صلابة لبنك أبوظبي التجاري".

وأضاف: "تماشياً مع إستراتيجية التركيز على الفرص المتاحة في السوق المحلية بدولة الإمارات العربية المتحدة، قام البنك خلال النصف الثاني من عام 2011 ببيع حصته في بنك آر أتش بي كابيتال بيرهاد في ماليزيا بغرض التركيز على عملياته داخل دولة الإمارات. وقد ساهم بيع حصتنا في البنك الماليزي بشكل كبير في أرباحنا المحققة خلال ربع السنة والأهم من ذلك أدى هذا البيع إلى تحسين نسبة كفاية رأس المال ومستويات السيولة لدى بنك أبوظبي التجاري. ونتيجة لهذا التحسن في موقف ووضع رأس المال، رفعت وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني خلال شهر يونيو من عام 2011 تصنيف البنك إلى "A/A-1".

قرر مجلس الإدارة توجيه الدعوة لعقد اجتماع للجمعية العمومية غير العادية لمساهمي للحصول على موافقتهم على قيام البنك بإعادة شراء ما يصل إلى 10% من رأس ماله بعد الحصول على كافة الموافقات المطلوبة من السلطات الرقابية.

المزيد من تحليل نتائج النصف الأول من عام 2011

بملايين الدراهم	النتائج الفصلية			نسبة التغيير في الربع الثاني من 2011		أبرز نتائج العام بالكامل		ملخص بيان الدخل
	الربع الثاني 2011	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2010	النصف الأول 2011	النصف الأول 2010	
صافي الدخل من الفوائد وعمليات التمويل الإسلامي	1.036	926	900	12	15	1.961	1.772	11
الدخل من غير الفوائد	386	400	224	4 -	72	787	514	53
الدخل من العمليات	1.422	1.326	1.124	7	27	2.748	2.286	20
المصاريف التشغيلية	560-	427-	439-	31	28	987-	800-	23
الأرباح ما قبل المخصصات والضرائب	862	899	685	4 -	26	1.761	1.486	19
صافي المخصصات	935-	399-	1.303-	134	28-	1.334-	1.984-	33-
أرباح من الشركات الحليفة	91	84	86	8	6	176	194	9 -
صافي أرباح بيع استثمار في شركة حليفة	1.314	-	-	-	-	1.314	-	-
الضرائب على الدخل	3	1-	1	لا ينطبق	-	1	2-	لا ينطبق
صافي الأرباح	1.335	583	531-	129	لا ينطبق	1.918	306-	لا ينطبق
العائد لكل سهم (درهم إمارات)	0.24	0.09	0.09-	167	لا ينطبق	0.33	0.07-	لا ينطبق
الأرقام الرئيسية للميزانية العمومية	يونيو 2011	مارس 2011	ديسمبر 2010	نسبة التغيير من ربع سنة إلى ربع سنة	نسبة التغيير بالنسبة حتى تاريخه	يونيو 2011	يونيو 2010	نسبة التغيير من سنة إلى سنة
إجمالي الأصول	179.343	180.705	178.271	1-	1	179.343	166.599	8
إجمالي القروض والسلفيات	123.018	126.101	129.068	2-	5-	123.018	123.918	1-
الودائع من العملاء	106.351	109.132	106.134	3-	0	106.351	96.831	10
النسب	يونيو 2011	مارس 2011	ديسمبر 2010	نقطة أساس	نقطة أساس	يونيو 2011	يونيو 2010	نقطة أساس
نسبة كفاية رأس المال	%21.19	%17.03	%16.65	416	454	%21.19	%15.86	533
نسبة الشق الأول	%14.90	%12.39	%11.97	251	293	%14.90	%11.46	344
نسبة القروض إلى الودائع	%110	%111	%116	100-	600-	%110	%123	1300-

صافي الأرباح

- حقق بنك أبوظبي التجاري صافي أرباح بمبلغ 1.918 مليون درهم خلال النصف الأول من عام 2011 مقارنة مع صافي خسائر بمبلغ 306 مليون درهم خلال النصف الأول من العام الماضي.
- بلغ صافي أرباح الربع الثاني من العام 1.335 مليون درهم مقارنة مع صافي خسائر بمبلغ 531 مليون درهم خلال الربع الثاني من عام 2010 وبزيادة قدرها 129% عن أرباح الربع الأول من عام 2011 البالغة 583 مليون درهم.

العائد لكل سهم

- أرتفع العائد على كل سهم ليصل إلى 0.33 درهم مقارنة مع (0.07) درهم خلال النصف الأول من عام 2010. وبلغ الارتفاع في العائد على كل سهم بسبب الأرباح المحققة من بيع الإستثمار في شركة حليفة 0.24 درهم.

إجمالي الدخل من العمليات وهوامش الفوائد

- حقق إجمالي الدخل من العمليات خلال النصف الأول من العام نمواً كبيراً بنسبة 20% ليصل إلى 2.748 مليون درهم مقارنة مع 2.286 مليون درهم عن نفس الفترة من عام 2010
- إجمالي الدخل من العمليات خلال الربع الثاني من عام 2011 بلغ 1.422 مليون درهم مما يعكس زيادة بنسبة 27% عن ما كان عليه خلال الربع الثاني من عام 2010 وزيادة بنسبة 7% عن ما كان عليه خلال الربع الأول من عام 2011.

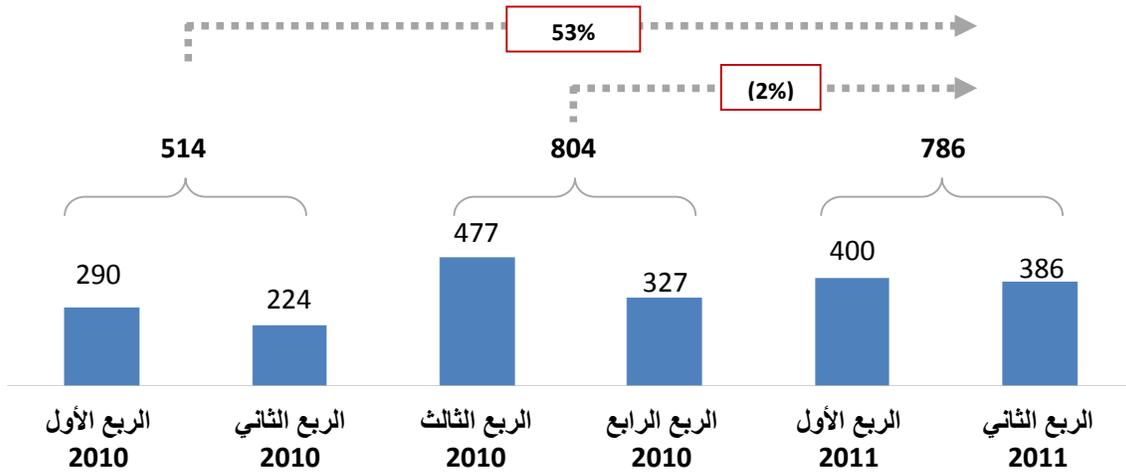
صافي الدخل من الأرباح والتمويل الإسلامي

- بلغ صافي الدخل من الأرباح 1.961 مليون درهم خلال النصف الأول من عام 2011 بزيادة 11% عن ما كان عليه خلال النصف الأول من العام الماضي.
- أعلن البنك عن ارتفاع بنسبة 15% في صافي الدخل من الفوائد خلال الربع الثاني من العام الحالي مقارنة بالعام 2010 حيث حقق إجمالي الدخل من الفوائد 1.036 مليون درهم.
- يمثل هذا النمو الصحي أرقاماً قياسية في سجلات البنك. وقد ظل إجمالي الدخل من الفوائد غير متأثر بشكل كبير بإنخفاض سعر الفائدة المعروف بين البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة (ايبور) ويعود ذلك إلى الزيادة في أحجام الإستثمارات. أما تكلفة الأموال فقد شهدت تحسناً كبيراً خلال الربع الثاني من عام 2011 حيث بلغت 2.31% مقارنة مع 2.56% خلال الربع الثاني من العام الماضي. بينما حقق صافي هوامش الفوائد زيادة بمعدل 24 نقطة أساس ليصل إلى 2.80% بعد أن كان 2.56% خلال الربع الثاني من عام 2010.

الدخل من غير الفوائد

- مع استبعاد مساهمة الشركة الحليفة في الأرباح، حقق الدخل من غير الفوائد 787 مليون درهم بإرتفاع بنسبة 53% خلال الربع الثاني من عام 2011 مقارنة مع 514 مليون درهم خلال النصف الأول من العام الماضي.

- ارتفعت نسبة مساهمة الدخل من غير الفوائد في الدخل من العمليات إلى 29% خلال النصف الأول من عام 2011 من 22% خلال النصف الأول من العام الماضي. وتعود هذه الزيادة أساساً إلى الدخل من الرسوم والعمولات الذي بلغ 510 مليون درهم خلال النصف الأول من عام 2011 بزيادة وقدرها 23% عن ما كان عليه خلال نفس الفترة من العام السابق وذلك بالإضافة إلى الأرباح الأعلى التي تم تحقيقها من الدخل من التداول الذي بلغ 206 مليون درهم مقارنة مع 46 مليون درهم خلال النصف الأول من عام 2010.



نسبة التكلفة إلى الدخل

- مع إستبعاد الأرباح المحققة من عملية بيع حصة البنك في بنك آر أتش بي كابيتال بيرهاد الماليزي البالغة 1.314 مليون درهم، حققت نسبة التكلفة إلى الدخل زيادة طفيفة لتصل إلى 34% خلال النصف الأول من عام 2011 بعد أن كانت 32% خلال النصف الأول من العام الماضي.
- بلغ إجمالي المصاريف التشغيلية 987 مليون درهم خلال النصف الأول من عام 2011 بزيادة وقدرها 23% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وتعود هذه الزيادة في المصاريف أساساً إلى الإستحواذ على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات وأعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى رويال بنك أوف سكوتلاند في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر أكتوبر من عام 2010.

المخصصات والاحتياطيات

المبالغ المضافة إلى المخصصات والاحتياطيات خلال النصف الأول من العام

- 1 - بلغ صافي احتياطيات الإنخفاض في قيمة الاستثمار خلال النصف الأول من عام 2011 ليصل إلى 1.334 مليون درهم بتراجع بنسبة 33% عن النصف الأول من عام 2010.
- 2 - بلغ صافي مخصصات القروض والسلفيات 1.064 مليون درهم.
- 3 - بلغ إجمالي المخصصات لمحفظتي الاستثمارات الممولة وغير الممولة 270 مليون درهم.

تغطية القروض المتعثرة والمخصصات

- 1 - باستثناء دبي العالمية انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى 5.6% من 5.8% كما بتاريخ 31 ديسمبر 2010، وبلغت نسبة تغطية المخصصات 67.1% مقارنة مع 69.6% كما بتاريخ 31 ديسمبر 2010.
- 2 - شاملة الإنكشاف على دبي العالمية بلغت نسبة القروض المتعثرة 11.3% بينما بلغ تغطية المخصصات 40.3% مقارنة مع نسبة قروض متعثرة تبلغ 11.1% وتغطية مخصصات بنسبة 44.1% كما بتاريخ 31 ديسمبر 2010.

الأصول

- بتاريخ 30 يونيو 2011 بلغ إجمالي الأصول 179 مليار درهم مما يعكس زيادة منضبطة بنسبة 1% عن ما كان عليه بتاريخ 31 ديسمبر 2010.
- بتاريخ 30 يونيو 2011 بلغ إجمالي قروض العملاء 123 مليار درهم بإنخفاض بنسبة 5% عن ما كان عليه بتاريخ 31 ديسمبر 2010 وبنسبة 1% مقارنة مع 30 يونيو 2010 ويعود ذلك الإنخفاض بصفة أساسية إلى شطب بعض الحسابات التي كان قد تم عمل مخصصات لها وتحصيل بعض القروض الكبيرة.

ودائع العملاء

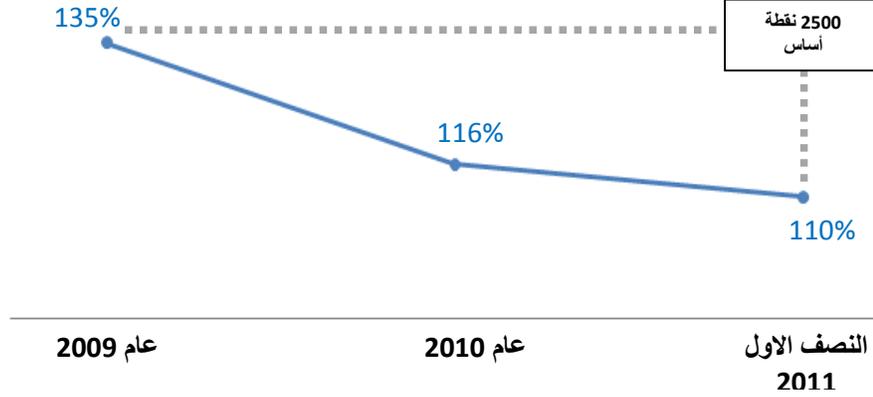
- بتاريخ 30 يونيو 2011 ظل إجمالي ودايع العملاء الذي بلغ 106 مليار درهم ثابتاً بنفس النسبة التي كانت عليها بتاريخ 31 ديسمبر 2010 وزيادة بنسبة 10% مقارنة مع 30 يونيو 2010.

رأس المال والسيولة

نسبة القروض إلى الودائع

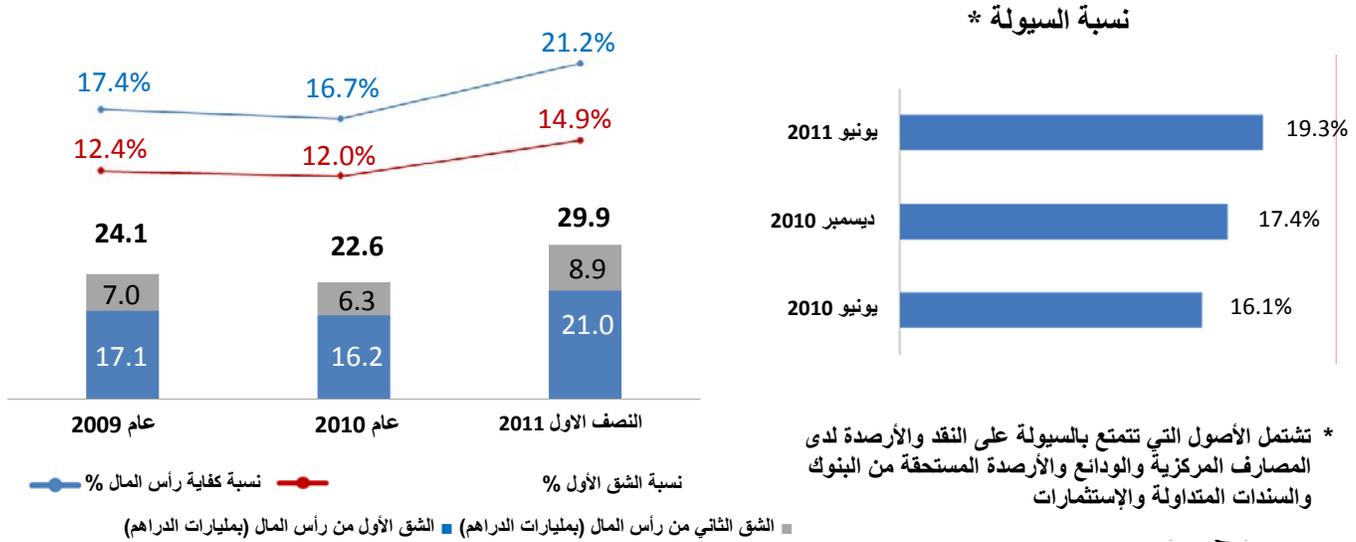
- استمر البنك في تدعيم ميزانيته العمومية وتقليص نسبة القروض إلى الودائع بالرغم من نجاحه في تقليل تكلفة الأموال. كما بتاريخ 30 يونيو 2011، كانت نسبة القروض إلى الودائع تبلغ 110% مقارنة مع 123% كما بتاريخ 30 يونيو 2010 ونسبة 116% كما بتاريخ 31 ديسمبر 2010.

- أما نسبة القروض إلى المصادر الثابتة كما هي معرفة من قبل مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي فقط بلغت 87% وهي نسبة أقل من مستوى الحد الأقصى المحدد من قبل المصرف المركزي البالغ 100%.



نسب كفاية رأس المال والسيولة

- كما بتاريخ 30 يونيو 2011 كانت نسبة كفاية رأسمال البنك تبلغ 21.2% مقارنة مع 16.7% كما بتاريخ 31 ديسمبر 2010 متخطية الحد الأدنى من المتطلبات المحددة من قبل المصرف المركزي البالغ 12%.
- أما نسبة الشق الأول من رأسمال البنك فكانت تبلغ 14.9% كما بتاريخ 30 يونيو 2011 مقارنة مع 12% كما بتاريخ 31 ديسمبر 2010 متخطية متطلبات الحد الأدنى المقررة من قبل المصرف المركزي البالغة 8%.



* تشمل الأصول التي تتمتع بالسيولة على النقد والأرصدة لدى المصارف المركزية والودائع والأرصدة المستحقة من البنوك والسندات المتداولة والاستثمارات

الجوائز

الربيع الأول

حصل بنك أبوظبي التجاري للمرة الرابعة على التوالي على جائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة" من آسيان بانكر في مارس 2011، كما حاز البنك في شهر أبريل 2011 على جائزة "أفضل حساب مصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة" من قبل بانكر ميدل إيست وذلك عن مجموعة المنتجات التي طرحها البنك تحت مظلة "الإختيار المتميز للأعمال" المقدمة من دائرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الربيع الثاني

فاز بنك أبوظبي التجاري في مايو 2011 بجائزة "أفضل بطاقة ائتمان" عن بطاقته المشتركة مع اللولو هايبرماركت وجائزة "أفضل بطاقة مشتركة" عن بطاقة "إرتق" الصادرة عن بنك أبوظبي التجاري بالإشتراك مع شركة الاتحاد للطيران، وقد استلم البنك هذه الجوائز القيمة في حفل التكريم الخاص بجوائز البطاقات الذكية في الشرق الأوسط للعام 2011، الذي أقيم على هامش مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للبطاقات الرقمية 2011. تم منح بنك أبوظبي التجاري الجائزة الأولى في كلا الفئتين عن منطقة الشرق الأوسط بكاملها نظراً لما تتميز به بطاقات الائتمان الصادرة عن البنك من قيمة مضافة للعملاء ومكافآت ومزايا ومنتجات مبتكرة تلقى إقبالاً كبيراً من العملاء في جميع أنحاء المنطقة. وبالإضافة الى ذلك، جاءت هذه الجوائز تقديراً للإستراتيجية التي يتبناها البنك في مجال تصنيف عملائه الى فئات حسب ملائمتهم المالية واتاحة قنوات مصرفية بديلة لعملائه وتعزيز العلاقات القائمة على التعاون الوثيق مع شركائه في تلك البطاقات.

فاز بنك أبوظبي التجاري في يونيو 2011 بجائزة "أفضل بنك في قطاع الخدمات المصرفية التجارية" ضمن برنامج جوائز بانكر ميدل إيست لعام 2011 بعد منافسة قوية مع بنوك مرموقة في المنطقة مثل دول مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان.

معلومات عن بنك أبوظبي التجاري	
1985	30
3.813	480.000
49	4
50	33.000
179	
2011	30

%58.08

17

2011 30

إخلاء من المسؤولية :

تم إعداد هذا المستند بواسطة بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع. ("البنك") للعلم فقط. إن المعلومات والبيانات والآراء الواردة في هذا المستند لا تشكل عرضاً عاماً بموجب أي تشريعات مطبقة أو عرض لبيع أو محاولة للحصول على عرض لشراء أي أوراق أو سندات مالية. ولا تشكل أي نصيحة أو توصية بخصوص تلك الأوراق أو السندات المالية الأخرى. ولا يجوز إعادة إنتاج أو توزيع أو إرسال هذا المستند دون موافقة من البنك، وهو غير مخصص للتوزيع في أي بلد قد يكون توزيعه فيها مخالفاً لأي قوانين محلية.

لقد تم إعداد المواد الواردة في هذا المستند لتقديم معلومات مرجعية عامة عن بنك أبوظبي التجاري وأنشطته ولا يدعي البنك بأنها معلومات كاملة. وقد تتضمن معلومات مستقاة من مصادر متاحة للجمهور لم يتم التحقق من صحتها بصفة مستقلة. ولا يقدم البنك أي تعهدات أو ضمانات في ما يتعلق بدقة أو إكمال أو إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات. ولا يجوز الاعتماد على هذا المستند على أنه نصيحة موجهة إلى المستثمرين أو المستثمرين المحتملين الذين يتعين عليهم الحصول على مشورة مهنية متخصصة مستقلة على أساس الأهداف الاستثمارية والمواقف المالية أو الاحتياجات المعينة لكل منهم.

قد يحتوي هذا المستند على بعض الإفادات المعينة القائمة على أساس توقعات مستقبلية بخصوص بعض الخطط المعينة الخاصة بالبنك وأهدافه الحالية وتوقعاته المتعلقة بالأداء المستقبلي والأوضاع المالية والنتائج المستقبلية. وتتعلق هذه الإفادات بنظرة بنك أبوظبي التجاري الحالية بخصوص الأحداث المستقبلية وهي عرضة للتغيير وبعض المخاطر المعينة والإفراضات التي تكون، في كثير من الأحيان، خارجة عن إرادة وسيطرة البنك. وقد تم التوصل إليها بناءً على توقعات البنك بخصوص التطورات المستقبلية وأثارها المحتملة على البنك.

وتتنطوي هذه الإفادات القائمة على أساس التوقعات المستقبلية، بطبيعتها على بعض المخاطر بسبب تعلقها بوقائع وظروف مستقبلية خارجة عن إرادة وسيطرة البنك بما في ذلك، من بين أشياء أخرى، الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية والمخاطر المرتبطة بالأسواق مثل التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات والسياسات الموضوعية من قبل السلطات التنظيمية والجهات الحكومية والإجراءات المتخذة بواسطة تلك السلطات والجهات والآثار الناشئة عن المنافسة وتلك الناشئة عن التوقعات وبعض المعلومات غير المؤكدة بخصوص الإستحوادات أو الاندماجات المستقبلية في مجالات الصناعات ذات الصلة.

ونتيجة لذلك، يمكن أن يختلف كل من الموقف المالي للبنك وأدائه ونتائجه الفعلية بشكل جوهري عن الخطط والأهداف والتوقعات المذكورة في الإفادات القائمة على أساس التوقعات المستقبلية. ويتعين على الأشخاص الذين يطلعون على هذا المستند عدم الاعتماد على الإفادات القائمة على أساس التوقعات المستقبلية إذ أن هذه الإفادات تعكس فقط الحقائق والبيانات كما هي بتاريخ الإدلاء بتلك الإفادات ولا يتعهد بنك أبوظبي التجاري بتحديث الإفادات القائمة على أساس التوقعات المستقبلية الواردة في هذا المستند أو أي إفادات مماثلة أخرى قد يدلي بها.